الأمم المتحدة

A

Distr.
GENERAL

A/48/412
11 October 1993
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والأربعون
البند ٧٢ (هـ) من جدول الأعمال

# استعراض وتنفيذ وثيقة اختتام دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية عشرة

## تدابير بناء الثقة على الصعيد الاقليمي

## تقرير الأمين العام

## المحتويات


| | | الفقرات | الصفحة |
|---|---|---|---|
| أولا - | مقدمة | ١ - ٣ | ٢ |
| ثانيا - | الاجتماع الثاني للجنة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط افريقيا | ٤ - ٢٠ | ٣ |
| ثالثا - | الاجتماع الثالث للجنة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط افريقيا | ٢٢ - ٤٣ | ٦ |
| رابعا - | الاستنتاجات | ٤٤ - ٤٥ | ١١ |




151093 121093 121093 93-51041

## أولا - مقدمة

١ - اتخذت الجمعية العامة، في دورتها السابعة والأربعين، في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، القرار ٥٣/٤٧ واو، وفيما يلي الفقرات الرئيسية به:

"إن الجمعية العامة،

...

"١ - تحيط علما بتقرير الأمين العام عن تدابير بناء الثقة على الصعيد الاقليمي[1]، الذي يتناول بالدرجة الأولى الاجتماع التنظيمي للجنة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط افريقيا، المعقود في ياوندي في الفترة من ٢٧ إلى ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٢ برعاية الأمم المتحدة؛

"٢ - تؤيد وتشجع الجهود الرامية إلى تعزيز تدابير بناء الثقة على الصعيدين الاقليمي ودون الاقليمي من أجل تخفيف حدة التوترات الاقليمية وتعزيز تدابير نزع السلاح وعدم الانتشار على الصعيدين الاقليمي ودون الاقليمي في وسط افريقيا؛

"٣ - ترحب ببرنامج العمل شاملا تدابير بناء الثقة، الذي اعتمدته الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط افريقيا خلال الاجتماع التنظيمي للجنة الاستشارية الدائمة، المعقود في ياوندي في الفترة من ٢٧ إلى ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٢ برعاية الأمم المتحدة؛

"٤ - تطلب إلى الأمين العام مواصلة تقديم المساعدة إلى دول وسط افريقيا في تنفيذ برنامج عمل اللجنة الاستشارية الدائمة؛

"٥ - تطلب أيضا إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار؛

"٦ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثامنة والأربعين البند المعنون "تدابير بناء الثقة على الصعيد الاقليمي."

---

"(١) A/47/511."

٢ - وقدم الأمين العام هذا التقرير تنفيذا للفقرة ٥ من هذا القرار.

٣ - وقد تضمنت أساسا أنشطة اللجنة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط افريقيا، منذ وضع تقرير الأمين العام الأخير المشار إليه، اجتماعين هامين متعلقين بتنفيذ برنامج عمل اللجنة.

## ثانيا - الاجتماع الثاني للجنة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط افريقيا

٤ - وفقا للقرارات الاجرائية التي اتخذت في اجتماع ياوندي المعقود في الفترة من ٢٧ إلى ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٢، اجتمعت اللجنة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط افريقيا في بوجومبورا في الفترة من ٨ إلى ١٠ آذار/مارس ١٩٩٣ على مستوى الخبراء وفي يومي ١١ و ١٢ آذار/مارس ١٩٩٣ على المستوى الوزاري.

٥ - وقد اشتركت في هذا الاجتماع وفود البلدان التالية: بوروندي وتشاد وجمهورية افريقيا الوسطى ورواندا وسان تومي وبرينسيبي وغابون وغينيا الاستوائية والكاميرون والكونغو، ولم تشترك فيه زائير وأنغولا، ولم يتمكن الأمين العام للاتحاد الاقتصادي لدول وسط افريقيا، الذي دعي أيضا لحضور الاجتماع من الاشتراك فيه.

٦ - وألقى كلمات في جلسة الافتتاح الرسمية للاجتماع الوزاري كل من السيد ايفور ريتشارد فونغ المدير بالنيابة لمركز الأمم المتحدة الاقليمي للسلم ونزع السلاح في افريقيا، ممثلا لمدير مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح؛ والسيد مارتن - فيدل مانياغا وزير الدفاع الوطني والأمن والهجرة في جمهورية غابون والنائب الأول لرئيس مكتب اللجنة، بدلا من وزير العلاقات الخارجية لجمهورية الكاميرون والرئيس الحالي للمكتب الذي لم يتمكن من الحضور، والسيد ليبير بارا روفيريتسي وزير العلاقات الخارجية والتعاون في جمهورية بوروندي وممثل الدولة المضيفة.

### ألف - انتخاب المكتب

٧ - انتخب الاجتماع بتوافق الآراء مكتب اللجنة المشكل على النحو التالي:

الرئيس : بوروندي

النائب الأول للرئيس: غابون

النائب الثاني للرئيس: الكونغو

المقرر : تشاد

## باء - سير أعمال اللجنة

٨ - نظر المشتركون في الاجتماع في البنود التالية:

١ - استعراض حالة الصكوك القانونية الدولية في مجال الحد من التسلح ونزع السلاح فيما يتعلق بالبلدان الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي لدول وسط افريقيا

٩ - وأوصت اللجنة الدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي لدول وسط افريقيا بالانضمام للاتفاقات المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح وكذلك إدراج البند المشار إليه أعلاه في جدول أعمال الاجتماع القادم للجنة الاستشارية بغرض استكماله.

٢ - استعراض الحالة الجغرافية السياسية وحالة الأمن في منطقة وسط افريقيا دون الاقليمية

١٠ - لاحظ المشتركون في أثناء تبادل وجهات النظر أن المنطقة دون الاقليمية مازالت تتعرض لتهديدات وتعاني من أوجه ضعف مختلفة، كما تتعرض لأزمات ناجمة عن أسباب داخلية و/أو خارجية.

١١ - وبعد النظر باقتضاب في الحالة الجغرافية السياسية وحالة الأمن في المنطقة دون الاقليمية، لاحظت اللجنة، في جملة أمور، ما يلي:

(أ) أن تراكم أسلحة الدمار الشامل في العالم مازال يشكل بوجه عام مصدرا لتهديد السلم والأمن في المنطقة دون الاقليمية؛

(ب) أن منطقة وسط افريقيا دون الاقليمية تنطوي على تهديدات محددة من شأنها أن تضر بالسلم والأمن في داخلها مثل:

'١' مشاكل الحدود؛

'٢' زيادة حدة المنافسات الاجتماعية - الإثنية والاجتماعية السياسية؛

'٣' مشكلة اللاجئين والنازحين؛

'٤' الكوارث الطبيعية؛

'٥' المشاكل الاجتماعية - الاقتصادية؛

'٦' تفاعل القوى والمنازعات بين الدول؛

'٧' نقل الأسلحة؛

'٨' الانفصام بين الشمال والجنوب؛

'٩' تجارة المخدرات والمؤثرات العقلية؛

'١٠' الارهاب الدولي.

١٢ - وأوصى الاجتماع الوزاري، رغبة منه في تشجيع مناخ السلم والأمن في المنطقة دون الاقليمية، الدول الأعضاء فيها بتنفيذ التدابير المحددة في برنامج عمل اللجنة الاستشارية الدائمة الذي اعتمد في تموز/يوليه ١٩٩٢ في ياوندي، وبخاصة:

(أ) احترام حقوق الأقليات؛

(ب) إيجاد الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية اللازمة لاستقرار السكان؛

(ج) تشجيع الشفافية الداخلية في إدارة الديمقراطية؛

(د) احترام حقوق الانسان؛

(هـ) وضع صكوك قانونية للأمن الجماعي؛

(و) احترام الاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف، الخ.

١٣ - وفضلا عن ذلك فقد أوصت اللجنة بإدراج استعراض الحالة الجغرافية السياسية وحالة الأمن في المنطقة دون الاقليمية، في جدول أعمال اجتماعاتها، بصورة دائمة، والنظر فيه على سبيل الأولوية.

## ٣ - النظر في مشروع العهد الخاص بعدم الاعتداء بين الدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي لدول وسط افريقيا

١٤ - بعد النظر في مشروع العهد الخاص بعدم الاعتداء بين الدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي لدول وسط افريقيا، قررت اللجنة عرض مشروع النص الذي تم التوصل إليه على الدول الأعضاء للنظر فيه واعتماده في الاجتماع القادم للجنة.

٤ - وضع تدابير واقعية لتشجيع انشاء هيئة أركان دائمة مشتركة بين الدول لإدارة الأزمات بغية تشكيل قوة دون اقليمية لحفظ السلم

١٥ - تم بعد التحليل المشترك لهذه المسألة، النظر في تدابير ذات طابع سياسي وقانوني وهيكلي من المقرر دراستها بتعمق في أثناء اجتماع اللجنة القادم.

١٦ - وأوصت اللجنة، ترقبا لوضع آلية إدارة للأمن الجماعي في المنطقة دون الاقليمية، بأخذ العلاقات الوظيفية بين الاتحاد الاقتصادي لدول وسط افريقيا ومنظمة الوحدة الافريقية والأمم المتحدة وأي شريك آخر في الاعتبار.

١٧ - ومن هذا المنطلق فإن اللجنة تقترح أن يتم استحداث هذه التدابير بما يتلاءم مع آليات إدارة الأمن الجماعي التي تعدها حاليا منظمة الوحدة الافريقية.

٥ - وضع تدابير واقعية لتشجيع التوصل إلى اتفاق حول تخفيض متوازن وتدريجي للقوات المسلحة والمعدات والميزانيات العسكرية للدول الأعضاء

١٨ - أوصى المشتركون، إزاء تعقد المسألة، بإجراء دراسة حول إعادة تشكيل الجيوش وتحويل العسكريين، تُستخدم كأداة عمل في أثناء المناقشات القادمة.

١٩ - وطلبت اللجنة مساعدة الأمم المتحدة لانجاز هذه الدراسة.

٦ - مسائل أخرى

٢٠ - اقترحت اللجنة، بعد تبين الصعوبات المالية الراهنة التي تواجهها الأمانة العامة للاتحاد الاقتصادي لدول وسط افريقيا، وبالنظر إلى اندماج هذه المنظمة في عملية حفظ السلم والأمن في المنطقة دون الاقليمية، اضطلاع الدول المضيفة بنفقات مشاركة الأمين العام للاتحاد الاقتصادي لدول وسط افريقيا أو ممثله في اجتماعات اللجنة.

## ثالثا - الاجتماع الثالث للجنة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط افريقيا

٢١ - عقد الاجتماع الثالث للجنة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط افريقيا في ليبرفيل في الفترة من ٣٠ آب/اغسطس إلى ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ على مستوى الخبراء وفي يومي ٢ و ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ على المستوى الوزاري.

٢٢ - وحضرت الاجتماع وفود من جميع البلدان الأعضاء في اللجنة: أنغولا، بوروندي، تشاد، جمهورية افريقيا الوسط، رواندا، سان تومي وبرينسيبي، غابون، غينيا الاستوائية، الكاميرون، الكونغو، زائير.

٢٣ - وفي جلسة الافتتاح الرسمية للاجتماع الوزاري ألقى كلمات كل من سعادة السيد مارتن فيدل مانياغا وزير الدفاع الوطني والأمن والهجرة، ممثلا للدولة المضيفة، والسفير حسن فودهه ممثلا للأمين العام للأمم المتحدة، وألقى سعادة السيد سيلفستر نتيبانتونغانيا وزير العلاقات الخارجية والتعاون في بوروندي والرئيس الحالي للجنة خطاب الافتتاح.

## ألف - انتخاب المكتب

٢٤ - انتخب الاجتماع بتوافق الآراء مكتب اللجنة المشكل على النحو التالي:

الرئيس : غابون
النائب الأول للرئيس: الكونغو
النائب الثاني للرئيس: أنغولا
المقرر : زائير

## باء - سير أعمال اللجنة

٢٥ - نظر المشتركون في الاجتماع في البنود التالية:

(أ) استعراض حالة الصكوك القانونية الدولية في مجال الحد من الأسلحة ونزع السلاح فيما يتعلق ببلدان المنطقة دون الاقليمية؛

(ب) استعراض الحالة الجغرافية السياسية وحالة الأمن في منطقة وسط افريقيا دون الاقليمية؛

(ج) تبادل وجهات النظر حول: اضفاء الطابع الديمقراطي وحقوق الانسان والاستقرار في وسط افريقيا؛

(د) وضع تدابير واقعية لتشجيع التوصل إلى اتفاق حول التخفيض المتوازن والتدريجي للقوات المسلحة والمعدات والميزانيات العسكرية للدول الأعضاء؛

(هـ) وضع تدابير لتشجيع إنشاء هيئة أركان دائمة مشتركة بين الدول لإدارة الأزمات بغية تشكيل قوة دون إقليمية لحفظ السلم؛

(و) النظر في مشروع العهد الخاص بعدم الاعتداء بين الدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي لدول وسط افريقيا.

١ - استعراض الصكوك القانونية الدولية في مجال الحد من الأسلحة ونزع السلاح فيما يتعلق ببلدان المنطقة دون الاقليمية

٢٦ - أكدت اللجنة بعد النظر في هذه المسألة أهمية انضمام جميع دول المنطقة دون الاقليمية للصكوك الدولية في مجال الحد من الأسلحة ونزع السلاح ودعت هذه الدول إلى التوقيع على هذه الصكوك و/أو الانضمام إليها في خلال ١٨ شهرا مع أخذ الإجراءات الدستورية الخاصة بكل بلد في الاعتبار.

٢ - استعراض الحالة الجغرافية السياسية وحالة الأمن في منطقة وسط افريقيا دون الاقليمية

٢٧ - أوصت اللجنة مكتبها، بعد تبادل وجهات النظر بشأن هذه المسألة وبالنظر إلى الأزمات والمنازعات الملاحظة في بعض بلدان المنطقة دون الاقليمية، بما يلي:

(أ) الاضطلاع بدور سياسي أكبر في البحث عن حلول للأزمات والمنازعات التي من شأنها الإضرار بسلم واستقرار وتنمية أي بلد عضو في المنطقة؛

(ب) البدء في كل عمل يرمي إلى تشجيع الحل السياسي للأزمات والمنازعات في المنطقة دون الاقليمية أو الانضمام إليه؛

(ج) الاضطلاع ببعثات تضامن لدى الدول التي تعرب عن رغبتها في ذلك بغية الإعراب لشعوب البلدان الشقيقة عن التأييد والتضامن الفعالين بين البلدان الأعضاء.

٢٨ - وفضلا عن ذلك فقد حثت اللجنة البلدان الأعضاء على المشاركة في بعثات المراقبة وفي عمليات حفظ السلم والمساعدة الانسانية تحت إشراف الأمم المتحدة و/أو منظمة الوحدة الافريقية في مناطق النزاع في المنطقة دون الاقليمية.

٢٩ - وفيما يتعلق بخاصة بالحالة في رواندا، أشادت اللجنة بتوقيع اتفاق السلم في أروشا في ٤ آب/أغسطس ١٩٩٣ الذي يفتح آفاقا لعهد جديد من السلم والمصالحة الوطنية في هذا البلد ودعت المجتمع الدولي لتأييد التنفيذ الفعلي لهذا الاتفاق.

٣٠ - وأوصت اللجنة الدول الأعضاء في المنطقة دون الاقليمية بالاعراب عن تضامنها النشط مع عملية السلم الجارية في هذا البلد الشقيق والعمل لدى الأمم المتحدة حتى ترسل في أقرب وقت ممكن القوة الدولية المحايدة المنصوص عليها في اتفاق السلم.

٣١ - وفيما يتعلق بالحالة في أنغولا أعربت اللجنة عن قلقها للتأخر الملحوظ في عملية السلم في هذا البلد. ودعت الأشقاء الأنغوليين إلى تفضيل طريق المفاوضات على الكفاح المسلح وذلك لصالح شعوبهم.

٣٢ - وقد أيدت اللجنة وشجعت جميع الجهود التي تبذل على المستوى الثنائي والمتعدد الأطراف لايجاد حل للنزاع الأنغولي قائم على التفاوض.

٣٣ - وأكدت اللجنة أهمية الاعلان الصادر عن رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية بشأن الحالة في أنغولا (AHG/Decl.2-XXIX) ودعت الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا إلى احترام قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٨٥١ (١٩٩٣).

٣٤ - ونظرا للمشاكل التي قد تفرضها المسائل المتعلقة بالهجرة من وإلى المنطقة دون الاقليمية فقد أوصت اللجنة بإنشاء فريق خبراء يكلف بوضع تشريع دون اقليمي بشأن تحركات الأشخاص.

٣٥ - وأوصت اللجنة بإدراج المسائل المتعلقة بالهجرة من وإلى المنطقة في جدول أعمال اجتماعها القادم.

٣ - تبادل وجهات النظر حول موضوع: إضفاء الطابع الديمقراطي وحقوق الانسان والاستقرار في افريقيا

٣٦ - عقب تبادل وجهات النظر في أعقاب عرض هذه المسألة بواسطة البروفسور اسحق نفيما الرئيس السابق لجنة الافريقية لحقوق الانسان والشعوب، شجعت اللجنة دول المنطقة دون الاقليمية على مواصلة وتعزيز عملية إضفاء الطابع الديمقراطي في بلدانها مع احترام وتشجيع حقوق الانسان بغية كفالة السلم والاستقرار والتنمية في المنطقة دون الاقليمية.

٣٧ - وفضلا عن ذلك دعت اللجنة جميع العاملين السياسيين لتنفيذ العملية الديمقراطية عن طريق التشاور والحوار والتفاوض لتحقيق المصلحة العليا لبلدانهم.

٤ - وضع تدابير واقعية لتشجيع اتفاق حول التخفيض المتوازن والتدريجي للقوات المسلحة والمعدات والميزانيات العسكرية للدول الأعضاء

٣٨ - أكدت اللجنة من جديد، بعد النظر في هذه المسألة، توصيتها بأن يطلب إلى الأمم المتحدة إجراء دراسة حول هذه المسألة بالتعاون مع بلدان المنطقة دون الاقليمية. ويتعين أن تأخذ هذه الدراسة في الاعتبار الحقائق الخاصة بمختلف بلدان المنطقة والمهام المحددة التي سيعهد بها إلى القوات المسلحة فيما يتعلق بالتنمية.

٣٩ - وقد وافقت اللجنة على المبدأ الذي أعلنته الأمم المتحدة بشأن نزع السلاح ودعت الدول الأعضاء إلى تقديم المعلومات اللازمة إلى سجل الأمم المتحدة الخاص بنقل الأسلحة التقليدية.

٥ - وضع تدابير لتشجيع انشاء هيئة أركان دائمة مشتركة بين الدول لإدارة الأزمات بغية تشكيل قوة دون اقليمية لحفظ السلم

٤٠ - بعد النظر في هذا البند والاستماع بصدده إلى عرض أولي أدلى به السفير أولارا أوتونو رئيس الأكاديمية الدولية للسلم، أوصت اللجنة بمواصلة دراسة هذا البند حتى الدورة القادمة على أن تعرض كل دولة من الدول الأعضاء وجهة نظرها بصدده.

٤١ - كما أوصت اللجنة، لحين استحداث نظام لادارة الأزمات والمنازعات في المنطقة دون الاقليمية بمراقبة التدابير الانتقالية ذات الطابع السياسي والقانوني والعملي التالية:

١ - التدابير ذات الطابع السياسي:

٤٢ - أوصت اللجنة، آخذة في الاعتبار العلاقة القائمة بين الأمن والتنمية، بما يلي:

(أ) تنشيط الاتحاد الاقتصادي لدول وسط افريقيا في عملية التكامل الاقتصادي فيما يتصل بأمن المنطقة دون الاقليمية؛

(ب) دعوة جميع المنظمات دون الاقليمية المعنية بالتكامل الاقتصادي إلى اجتماعات اللجنة: الاتحاد الاقتصادي لدول وسط افريقيا والاتحاد الجمركي والاقتصادي لوسط افريقيا والاتحاد الاقتصادي لبلدان البحيرات الكبرى؛

(ج) إنشاء هيئة وطنية لإدارة الأزمات والمنازعات في كل دولة عضو؛

(د) تشجيع الدول الأعضاء على تكثيف مبادرات التعاون الثنائي في المنطقة دون الاقليمية في مجال الأمن.

٢ - التدابير ذات الطابع القانوني

(أ) الحاق بروتوكول بالمعاهدة التأسيسية للاتحاد الاقتصادي لدول وسط افريقيا يعطي هذه المؤسسة اختصاصات ذات صلة بالأمن؛

(ب) وضع مشروع بروتوكول للمساعدة المتبادلة، وهو إطار قانوني لا غنى عنه لإنشاء هيئة أركان مشتركة لإدارة الأزمات والمنازعات وكذلك قوة لحفظ السلم في المنطقة دون الاقليمية؛

(ج) إجراء دراسة بشأن نوعية الأزمات والمنازعات في المنطقة دون الاقليمية.

٣ - التدابير ذات الطابع الوظيفي

(أ) إنشاء لجنة لهيئات أركان غير دائمة للمنطقة دون الاقليمية؛

(ب) ايفاد ملحقين عسكريين لدى البعثات الدبلوماسية في الدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي لدول وسط افريقيا؛

(ج) إنشاء وحدة متخصصة في بعثات حفظ السلم في داخل القوات المسلحة في كل دولة؛

(د) وضع برنامج تدريب بالتعاون مع الأمم المتحدة، يتلاءم وبعثات حفظ السلم في المنطقة دون الاقليمية؛

(هـ) برمجة زيارات أو رحلات دراسية للوفود العسكرية ورجال السياسة في بلدان أخرى في المنطقة دون الاقليمية بغية استمرار وتعزيز العلاقات القائمة بين الضباط في مختلف البلدان.

٦ - النظر في مشروع العهد الخاص بعدم الاعتداء

٤٣ - بعد النظر في مشروع العهد الخاص بعدم الاعتداء، قررت اللجنة اعتماده وتقديمه لتوقيع رؤساء دول و/أو حكومات المنطقة دون الاقليمية.

## رابعا - الاستنتاجات

٤٤ - شكل الاجتماعان الثاني والثالث اللذان عقدتهما اللجنة عام ١٩٩٣ خطوة كبرى في سبيل إنجاز برنامج عمل اللجنة الذي اعتمد في تموز/يوليه ١٩٩٢. وقد تعهدت جميع البلدان الأعضاء في اللجنة بالالتزام بالبرغماتية والواقعية في الاضطلاع بالأعمال الهامة والدقيقة التي عهد بها إلى اللجنة. ويعد هذا التعهد ضروريا الآن وأكثر من أي وقت مضى، في وقت يزيد فيه الافتقار إلى الأمن وتعدد المنازعات من حدة الصعوبات الاقتصادية، ويضيران بشكل خطير برفاه سكان المنطقة دون الاقليمية. ولذلك فإنه يتعين على اللجنة أن تكون بمثابة أداة تحمل على الأمل في مجال البحث عن طرق ووسائل التسوية السلمية للمنازعات بين دول منطقة وسط افريقيا دون الاقليمية.

٤٥ - إن اعتماد العهد الخاص بعدم الاعتداء بين بلدان المنطقة دون الاقليمية وقرار اللجنة بتفويض مكتبها للاضطلاع بدور سياسي أكثر نشاطا وإجراء زيارات تضامن وتعاطف للبلدان المتنازعة تعد، ضمن أمور أخرى، بداية لتحقيق منجزات كبرى في مجال الدبلوماسية الوقائية وتعزيز الثقة جعلت عمل اللجنة يسير بمعدل أسرع خلال سنة واحة من وجودها. إن استعداد الدول الأعضاء في اللجنة والمجتمع الدولي لتوفير الموارد اللازمة التي من شأنها أن تيسر الدور الذي أعيد تنشيطه والمعهود به إلى المكتب، سوف يسمح بالتأكيد ببلوغ الأهداف النبيلة والملحة التي حددتها اللجنة.

- - - - -